

الإحكام لابن حزم

وقد ذكرنا هذا المعنى في باب إبطال التقليد من كتابنا هذا مستوعبا فأغنى عن إيراده ههنا وفيما ذكرنا كفاية .

فمن المحال الممتنع الذي لا يجوز البتة أن يكون A يأمر باتباع ما قد أخبر أنه خطأ فيكون حينئذ أمر بالخطأ تعالى الله عن ذلك وحاشا له A من هذه الصفة وهو عليه السلام قد أخبر أنهم يخطئون فلا يجوز أن يأمرنا باتباع من يخطئ إلا أن يكون A أراد نقلهم لما روي عنه فهذا صحيح لأنهم B هم كلهم ثقات فعن أيهم نقل فقد اهتدى الناقل .
والثالث أن النبي A لا يقول الباطل بل قوله الحق وتشبيه المشبه للمصيبين بالنجوم تشبيه فاسد وكذب ظاهر لأنه من أراد جهة مطلع الجدي قام (جهة) مطلع السرطان لم يهتد بل قد ضل ضللا بعيدا وأخطأ خطأ فاحشا وخسر خسرا مبينا وليس كل النجوم يهتدى بها في كل طريق فبطل التشبيه المذكور ووضح كذب ذلك الحديث وسقوطه وضوحا ضروريا .

قال أبو محمد وقد ذم الله تعالى الاختلاف في غير ما موضع من كتابه قال الله { ذلك بأن الله نزل لكتاب بلحق وإن لذين ختلوا في لكتاب لفي شقاق بعيد } وقال تعالى { كان لناس أمة واحدة فبعث الله للنبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم لكتاب بلحق ليحكم بين الناس فيما ختلوا فيه وما ختل فيه إلا لذين أوتوه من بعد ما جاءتهم لبيانات بغيا بينهم فهدى الله لذين آمنوا لما ختلوا فيه من لحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم } .

وقال تعالى مفترضا للاتفاق وموجبا رفض الاختلاف { يأيها لذين آمنوا تقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون وعصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون }